

عندما نُغَيَّبُ الإنسانية عن السياسة

أيام الحضارة اليونانية القديمة، كانت هناك معايير ومقاييس محددة يجب توافرها ومراعاتها في انتخابات حاكم البلاد، كان في المقدمة منها أن يكون الحاكم المنتخب على دراية واسعة بالثقافة والآداب والعلوم الاجتماعية، كي تكون قراراته موزونة، حكيمة، إنسانية، بعيدة عن الارتجال والانفعالية والأنانية وغيرها من الأمراض التي تنعكس سلباً على المجتمع. أما اليوم، وبعد مرور آلاف السنين على تلك الحقبة من عمر السياسة، نجد أنصاف الأميين من العسكر أو ذوي العقول العسكرية ممن يفتقدون ألباء هذه الثقافة والعلوم الإنسانية، يغتصبون الحكم في بلدان عديدة من عالمنا المعاصر ويجثمون على صدور شعوبهم بقوة الحديد والنار، ليغتالوا السياسة أولاً، ثم يذيقوها -أي شعوبهم- مرراً العذاب، ويحولوا بلدانها إلى سجون وجحيم لا يُطاق. فكما هي الانتهازية والأنانية الفردية مقرزة ومرفوضة، كونها تسعى لتحقيق بعض المكاسب والمصالح الصغيرة لفرد معين على حساب شقاء وتعاسة وآلام الآخرين من الأقران، كذلك هي الأنانية الجماعية إذا ما نظرنا إليها من منظور كلي شامل، كونها أيضاً تسعى لتحقيق مكاسب لفئة محددة أو شعب معين على حساب أهات وعذابات شعوب أخرى، لها ما لنا، وعليها ما علينا. بمعنى آخر، حتى تكون السياسة صائبة تسير في منحاهما الطبيعي، يجب ألا تغيب عنها الإنسانية!!، وعلى الساسة الذين يرسمون مستقبل شعوبهم أن يتذكروا دوماً أن هناك في الطرف الآخر من يتأثر بقراراتهم السياسية، وهم أيضاً بشرٌ مثلهم، يشاركونهم حق العيش على متن هذا الكوكب بأمن وسلام وكرامة، لهم أرواح ومشاعر وحرية يجب مراعاتها واحترامها كما يودون هم أن تُحترم مشاعرهم وحريةهم. فإذا ما غابت الإنسانية أو غُيِّبت عن السياسة، فإنها تصبح غولاً كاسراً وسيفاً بئراً تقطع رقاب أخوة لنا في الإنسانية بمعزل عن لغاتهم وأديانهم ومذاهبهم!!...

لاتزال البشرية تتذكر بألم وأسى عميقين الكوارث الإنسانية التي خلفتها الحروب الكونية على أيدي تجار الحروب والنازية والفاشية، جراء لجوئهم إلى استخدام الأسلحة الفتاكة وحروب الإبادة الجماعية في كل من هيروشيما وناغازاكي وحبجة الكردية، وحروب الإبادة التي تعرض لها الشعبان الأرمني

والكردي على يد السلطات العثمانية والكمالية الطورانية، وما تعرض لها الشعب الأشوري من حملات بربرية على يد الملك فيصل بالعراق، أو الحروب على الشعب الفلسطيني والشعب الشيشاني... إلخ، كل أولئك، كانوا يبررون حروبهم مدّعين أنها تخدم مصالح الشعب العليا!!، بينما هي في حقيقتها منهم ومنها براء، لأن مصالح البشر مترابطة، متكاملة ومتشابكة لا تنفصم عراها بأقوال وأفعال أولئك الحكام اللاهثين وراء تحقيق مصالح ذاتية صرفة، أو المصابين بأمراض العظمة، والذين لا يحملون في قلوبهم وعقولهم نزعة إنسانية.

بطبيعة الحال، لا يخلو أي إنسان من وجود أنانية لديه، فهي فطرة وغريزة وهبتها الطبيعة للإنسان والكائنات بغية الحفاظ على الجنس واستمرارية الحياة، وتتجلى هذه الأنانية بوضوح لدى الكائنات الدنيا، بينما تتحسر لدى الإنسان الطبيعي ليتحكم بها ويسيطر عليها بعقله الذي يميزه عن الكائنات الأخرى، وبفعل ما يحمل من قيم إنسانية يترفع أن ينزلق إلى مهاوي الانحطاط والاصطفاف مع الكائنات التي لا تحمل عقلاً وقيماً إنسانية، تلك التي ينفرد بها الإنسان وحده. لهذا، يترتب على الإنسان أن يتعامل مع أخيه الإنسان كما يتمنى أن يتعامل الآخرون معه، وأن يتجنب الإساءة إليه حتى لو كان يمتلك القدرة على ذلك، وعليه ألا ينسى بأنه دوماً هناك في الطبيعة من هو أقوى منه ويستطيع هو أيضاً إخضاعه وإذلاله، وعليه، يتحتم عليه نبذ العنف والقهر والقسر بحق الآخرين، وتحريم وتجريم قتل أخيه الإنسان أو المساس بحقوقه وكرامته الإنسانية.

هذا على الصعيد العام، أما إذا ما استعرضنا ما تعرّض له شعبنا الكردي في سوريا- ولا يزال- من سياسات ظالمة استهدفت وجوده خلال نصف القرن المنصرم على أيدي سلطات تعاقبت على الحكم في البلاد، لتبين لنا أن تلك السياسات بحد ذاتها تتدرج في سياق السياسات اللا إنسانية التي تستوجب الكف عن العمل بها والاعتذار الرسمي لشعبنا عن المرحلة السوداء التي مورست تلك السياسات بحق أبنائه.

فبأي حق وأي منطق وأية إنسانية تم تجريد ما ينوف ٣٠٠ ألف إنسان كردي من جنسية بلادهم منذ أكثر من أربعين عاماً ليس لذنب ارتكبه سوى أنهم خلقوا دون إرادتهم أكراداً، يعيشون حالة من الضياع، محرومين من كل حقوق المواطنة التي يتمتع بها كل البشر!! وأين تقف الإنسانية من طفل كردي ليستقبله التمييز والحرمان من كل الحقوق قبل أن ترى عيونهم نور الحياة!! وبأي حق وأية إنسانية

بيان

يا جماهير شعبنا الكردي.

أيتها القوى الوطنية في البلاد.

في الخامس من تشرين الأول يكون مشروع الإحصاء الاستثنائي، الخاص بمحافظة الحسكة قد أكمل عامه الرابع والأربعين ، ومع حلول هذه الذكرى المشؤومة كل عام تزداد معاناة الضحايا ، وتزداد معها أعدادهم مثلما تزداد خيبات الأمل في إمكانية إنصافهم وإنقاذهم من برائن الحرمان التي طبعت حياتهم وكدرت معيشتهم، وأساعت لإحساسهم بالانتماء الوطني وجرحت مشاعرهم الوطنية ، وخلقت في إطار السياسة الشوفينية العامة استياءً عميقاً لدى جماهير شعبنا الكردي حيال إمكانية إيجاد حل ديمقراطي عادل لقضيته الوطنية التي ترتبط بشكل وثيق بالنضال الديمقراطي العام في البلاد .

أيتها الجماهير الوطنية :

إن إطالة أمد الحرمان بحق مئات الآلاف من المواطنين الكرد الذين أرادت الشوفينية بتجريدكم من جنسيتهم السورية ، التكرار لوجود شعبنا الكردي وإنكار حقوقه ووجوده القومي، وعرقلة تطوره الاجتماعي والثقافي ، إنما تعبر عن استهتار فاضح بأبسط القيم الوطنية والإنسانية التي تفرض ضرورة رعاية الدولة لمصالح جميع مواطنيها وصيانة ولائهم الوطني وتمكينهم من حق المساواة في الحقوق والواجبات. كما إن سد الأذان أمام المطالبات المتكررة لضحايا الإحصاء ، وعدم الوفاء بالوعود التي صدرت عن مختلف المستويات المسؤولة، لا يفهم منه سوى الإصرار على الإخلال بالعقد الوطني، وعدم الالتزام بمبدأ الشراكة الوطنية التي عمدتها دماء ودموع ونضالات الجميع عرباً وكرداً وأثوريين وأقليات قومية ، وكذلك الإمعان في قمع الحريات الديمقراطية وممانعة إرادة التغيير الديمقراطي السلمي الذي تجمع عليه مختلف القوى الوطنية في البلاد.

يا جماهير شعبنا الكردي .

وفاء للقيم الوطنية ، وتضامناً مع ضحايا مشروع الإحصاء الاستثنائي والمطالبة بإنصافهم، واستتكاراً لمواصلة العمل بهذا المشروع الشوفيني ، ودفاعاً عن حق كل مواطن في أن يعيش كريماً في وطنه ومتساوياً في الحقوق مع غيره ، فإننا ندعوكم إلى تجمع سلمي أمام مبنى مجلس الوزراء بدمشق (ساحة السبع بحرات) اعتباراً من الساعة الحادية عشر وحتى الساعة الثانية عشر من يوم الخميس في ٢٠٠٦/١٠/٥ ، وذلك تحت شعارات المطالبة باستعادة حق الجنسية للمجردين منها ، كما ندعو مختلف القوى الوطنية السورية للتضامن مع هؤلاء الضحايا في نضالهم من أجل استعادة حقهم في الانتماء الرسمي لوطنهم الذي يجب أن يكون للجميع بقدر ما يكون للجميع لهذا الوطن.

في ٢٠٠٦/٩/٢٩ الهيئة العامة

للتحالف الديمقراطي الكردي في سوريا

والجبهة الديمقراطية الكردية في سوريا

تم سلب الأراضي الزراعية من الفلاحين الأكراد- مصدر رزقهم الوحيد- ليتم توزيعها على فلاحين عرب أنت بهم السلطات من خارج المحافظة منذ أربعة وثلاثين عاماً، بغية تجويعهم وإرغامهم على هجرة أرض آبائهم وأجدادهم، التي عاشوا عليها ودافعوا عنها بأرواحهم ودمائهم قبل نشوء الدولة السورية، لتلقى عوائلهم الفقر والفاقة والحاجة والتشرد؟!، وبأي حق وأية إنسانية يتم العمل بموجب قوانين استثنائية عنصرية خاصة بالأكراد في مجال العمل والتوظيف وتسمم المواقع المسؤولة في إدارات الدولة؟! عدا عن العشرات من الإجراءات الخاصة بمنع اللغة والثقافة الكردية ومعاقبة المهتمين بها من أبناء شعبنا، واستمرار حملات التعريب (المعيبة) في المناطق الكردية!!!...

إننا لا نشك بأن هذه السياسات هي خالية من كل إنسانية، وتسيء إلى الوطن بالدرجة الأولى، والشعب السوري برمته بالدرجة الثانية، وما الشعارات الزائفة التي تغلف بها سياساتها تلك إلا وهماً وسراباً، فيحرم الوطن من الاستفادة من طاقات كبرى، كانت لدرت الخير الوفير على البلاد لو أحسن استخدامها، كما أننا لا نشك بأن هذه السياسات الرعناء لا تستطيع أن تقتل في شعبنا إرادة النضال من أجل كرامته وحقوقه القومية الطبيعية المشروعة في إطار وحدة التراب الوطني السوري، وأن إيهاام الناس والرأي العام العربي بوجود خطر كردي مزعوم في سوريا عبر بعض الأرقام المروجة والتي ربطت نفسها ومصيرها بمصالح السلطة لم يعد يقع أحداً من الأخوة في الحركة الوطنية السورية، والفعاليات الثقافية والحقوقية والمجتمعية، وأثبت شعبنا أكثر من مرة عبر تاريخه الطويل مدى ارتباطه بوطنه سوريا وخدمته وتضحياته في سبيل قضاياها العامة، إلى جانب تمسكه المشروع بروابطه القومية التي لا تسيء أو تلحق الضرر بمهامه الوطنية السورية.

وأننا كنا ولا نزال نمدّ اليد لكل الخيرين من أجل بناء الوطن وسعادة الشعب بكل قومياته وطوائفه ومذاهبه، ونعمل من أجل إزالة إخضاع الغير بالقوة، ونناهض هذا المنطق الخطر على الإنسانية بكل ما نملك من قوة وعزم وإرادة، ونعمل من أجل زرع وسيادة القيم الإنسانية النبيلة السامية في مجتمعنا السوري، ليزداد قوة ومنعة، وتتصلب الوحدة الوطنية الحقيقية المبنية على أسس المساواة في الحقوق والواجبات.